

Distr.: General
7 January 2005
Arabic
Original: Spanish



مذكرة شفوية مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن وتتشرف بأن ترفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة إسبانيا له في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وقد أُعدَّ هذا التقييم في إطار مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة إسبانيا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

مقدمة

كان برنامج مجلس الأمن حافلاً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وحظيت القضايا الأفريقية بنصيب وافر خلال ذلك الشهر.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعاً على المستوى الوزاري للنظر في الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. وترأس الاجتماع وزير الخارجية والتعاون لإسبانيا ميغيل أنخيل موراتينوس.

أفريقيا

بوروندي

في ٣ أيلول/سبتمبر، وبعد النظر في تقرير الأمين العام عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في إيتوري، تلقى مجلس الأمن تقريراً شفويًا أوليًا عن التحقيق الجاري بشأن المذبحة المرتكبة في مخيم اللاجئين بغاتومبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في ١٣ آب/أغسطس. وأجرت التحقيق عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية حقوق الإنسان. وجدد أعضاء مجلس الأمن إدانتهم لهذه الهجمة القاتلة على لاجئين عُزّل، وأعربوا عن توقعهم تلقي تقرير أخير عن التحقيق في أقرب الآجال. وأعرب أعضاء مجلس الأمن أيضاً عن قلقهم إزاء ورود أنباء عن انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تجري في منطقة البحيرات الكبرى وإزاء شيوع ثقافة الإفلات من العقاب. وطلبوا إلى حكومات دول المنطقة اتخاذ كافة التدابير المناسبة بمساعدة دولية لتقديم الجناة إلى العدالة وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعاً خاصاً مع رئيس بوروندي دوميسيان ندايزي، الذي أطلع أعضاء المجلس على آخر التطورات في بوروندي، بما في ذلك اعتماد مشروع دستور من قِبَل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في ١٧ أيلول/سبتمبر، وقرار الحكومة الانتقالية القاضي بإجراء استفتاء بشأن مشروع الدستور في ٢٠ تشرين الأول/

أكتوبر. وشجع أعضاء المجلس الرئيس نداييزي على مواصلة العمل لإنهاء المرحلة الانتقالية بنجاح.

كوت ديفوار

في ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للنظر في آخر تقرير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/697). وقدم التقرير المبعوث الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ألبرت تيفودجري. وأحاط أعضاء المجلس علما مع الارتياح باستئناف أنشطة حكومة المصالحة الوطنية وفقا للالتزامات المعلنة في اجتماع أكرافالو الرفيع المستوى الثالث المعقود في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. غير أن أعضاء المجلس أعربوا عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في القطاعات الرئيسية لعملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، وذلك قبيل انتهاء الآجال المتفق عليها في اجتماع أكرافالو الثالث. وشدد أعضاء المجلس على أن عدم التقدم هذا لا يعيق عملية السلام في كوت ديفوار فقط، بل يضر أيضا بمواصلة التقدم في المنطقة دون الإقليمية برمتها. وطلب أعضاء المجلس إلى رئيس كوت ديفوار لوران غباغبو بذل كل ما في وسعه لكفالة مراجعة المادة ٣٥ من الدستور، كما تعهد بذلك في أكرافالو. وطلبوا أيضا إلى القوات الجديدة أن تبدأ على وجه السرعة وقبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبدون شروط مسبقة، عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التي وافقت عليها في اجتماع أكرافالو. وشددوا على ضرورة نزع سلاح كل الجماعات شبه العسكرية وجماعات الميليشيات أيضا. وحثوا أعضاء برلمان كوت ديفوار على التعجيل بالنظر في المجلس الوطني في الإصلاحات التشريعية بغية اعتمادها قبل نهاية أيلول/سبتمبر، وبخاصة القانون المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة. وأدان أعضاء المجلس الهجمات التي استهدفت موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وذكروا أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد وقالوا إنهم يتطلعون إلى التقرير المقبل للجنة التحقيق الدولية. ودكّر أعضاء المجلس بأقوى العبارات بأن إجراء انتخابات مفتوحة وحرّة ونزيهة قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفقا لدستور كوت ديفوار، هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في كوت ديفوار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٣ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات للنظر في تقرير الأمين العام عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت في إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2004/573). وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتحقيق المفصل الذي أنجزته بعثة منظمة

الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الأحداث الفظيعة التي وقعت في إيتوري خلال الفترة المستعرضة. ولاحظ أعضاء المجلس أن الحالة في إيتوري قد شهدت بعض التحسن، بفضل ما قامت به عملية أرتميس تحت قيادة الاتحاد الأوروبي أولاً، ثم بفضل نشر لواء إيتوري التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء هشاشة الحالة في المنطقة وشددوا على ضرورة أن تواصل الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها لبسط سلطة الدولة وسيادة القانون في إيتوري. وأكد أعضاء المجلس من جديد على ضرورة أن يوضع حد للإفلات من العقاب وأن يقدم إلى العدالة المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إيتوري في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بهدف مواصلة النظر في آخر تقرير للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2004/650)، الذي تضمن عدداً من التوصيات بشأن ولاية البعثة في المستقبل. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) الذي مدد فيه، في جملة أمور، ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ وطلب إلى الأمين العام أن يرتب النشر السريع لقدرات عسكرية إضافية للبعثة وفقاً للتوصية الواردة في رسالته المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/715)؛ وأذن بزيادة قوام البعثة بـ ٩٠٠ فرد بمن فيهم ٣٤١ من أفراد الشرطة المدنية.

إثيوبيا وإريتريا

في ٢ أيلول/سبتمبر، صدر التقرير الدوري للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2004/708). وعقد مجلس الأمن فيما بعد مشاورات غير رسمية في ١٣ أيلول/سبتمبر قدم فيها السفير جوزيف ليغوايلا، الممثل الخاص للأمين العام لإثيوبيا وإريتريا، التقرير المذكور. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام، وأهابوا بإثيوبيا أن تعيد تأكيد قبولها لقرار لجنة الحدود وطلبوا إلى إريتريا إجراء حوار مع المبعوث الخاص للأمين العام لويدي أكسويرثي، والتعاون معه.

وبعد المشاورات غير الرسمية التي عُقدت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٦٠ (٢٠٠٤) المقدم من الوفد الألماني والذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، ويوافق على التعديلات التي طرأت على البعثة (بما يشمل وجودها وعملياتها، على نحو ما أوصى به الأمين العام في

الفقرات من ١٣ إلى ١٨ من تقريره)، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل متابعة الحالة عن كثب وأن يستعرض ولاية البعثة في ضوء التقدم المحرز في عملية السلام والتغييرات التي تطرأ على البعثة.

ليبيريا

في ١٥ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للنظر في آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2004/725). وقدم التقرير السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام لليبيريا. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في ليبيريا منذ آخر تقرير للأمين العام، وشددوا على ضرورة إجراء المزيد من الإصلاحات في البلد، ورحبوا بزيادة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٦١ (٢٠٠٤) الذي جدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

سيراليون

في ١٦ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للنظر في آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2004/724). وقدم التقرير الممثل الخاص للأمين العام لسيراليون السيد داندي نجيلانتوي مواكاواغو. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز صوب توطيد دعائم السلام في سيراليون، وشددوا على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم لجهود بناء السلام في البلد. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٦٢ (٢٠٠٤)، الذي مدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وحدد المجلس في القرار مهام الوجود المتبقي للبعثة، والذي سيظل في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

السودان

في ٢ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة للاستماع إلى الممثل الخاص للأمين العام للسودان، السيد جان برونك، الذي عرض آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في دارفور، وفقاً للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وحضر الأمين العام جلسة الإحاطة هذه. وتناول السيد برونك الحالة في دارفور من كل جانب مثير للاهتمام من جوانبها. وكرر الإعراب عن قلقه إزاء خطورة الحالة الإنسانية وعن ضرورة الحصول فوراً على جميع الموارد المطلوبة في النداء الإنساني من أجل دارفور. وفيما يتعلق بالحالة، عدّد ١٠ مجالات مختلفة أكد أن الحكومة السودانية أحرزت فيها تقدماً واضحاً، غير أنه أشار أيضاً مع بالغ

القلق إلى أولويتين رئيسيتين تقصر السلطات السودانية في الامتثال لهما، وهما مراقبة الميليشيات ونزع سلاحها، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب. وتلت جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة مشاورات غير رسمية أتيحت فيها للأعضاء فرصة القيام مع السيد برونك بمناقشة مختلف الجوانب التي تناولتها إحاطته.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، وبعد ١٠ أيام من المفاوضات المكثفة على مستوى الخبراء والسفراء معاً، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) بشأن الحالة في السودان. واعتمد القرار بأغلبية ١١ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وسلّم مجلس الأمن باتخاذ حكومة السودان عدداً من الخطوات لرفع العقوبات الإدارية أمام إيصال الإغاثة الإنسانية وتوسيع نطاق تعاونها مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها، إلا أنه أعلن عن قلقه الشديد من أن حكومة السودان لم تف تماماً بالتزاماتها الواردة في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وفي البيان المشترك مع الأمين العام الصادر في ٣ تموز/يوليه، بتحسين الحالة الأمنية للسكان المدنيين في دارفور، وأعرب عن أسفه للانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف. ورحب الأعضاء أيضاً في نفس القرار باعتزام الاتحاد الأفريقي تعزيز وزيادة بعثته للرصد في إقليم دارفور، وأيده في ذلك، وحث الدول الأعضاء على دعم الاتحاد الأفريقي في تلك الجهود. وطلب إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين العمل معاً من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاوضات الجارية في أبوجا بقيادة الاتحاد الأفريقي والرئيس أولنسنغ أوباسانغو رئيس نيجيريا؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضاً ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية؛ وأعلن أن المجلس، في حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالاً كاملاً للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وللقرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) (بما في ذلك، وحسبما يقرر المجلس بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي، عدم تعاونها تعاوناً تاماً مع توسيع وتمديد بعثة الاتحاد الأفريقي للرصد في دارفور)، سينظر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وبناء على طلب الرئيس أوباسانغو بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، عقد المجلس جلسة إحاطة إعلامية أخرى مفتوحة. ورحب الرئيس أوباسانغو باتخاذ القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) مكرراً الإعراب عن قلقه إزاء خطورة الحالة في دارفور، وذكّر بالحاجة الماسة إلى معالجة الحالة الإنسانية، وأكد اعتزام الاتحاد الأفريقي نشر بعثة موسعة بأسرع ما يمكن.

وفي صباح يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للاستماع إلى إحاطات إعلامية قدمها كل من المفوض السامي لحقوق الإنسان السيدة لوز آربور، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية السيد خوان مينديس، عن الرحلة التي قاما بها مؤخرا إلى السودان. وكما أشارا إلى ذلك بوضوح، لم يكن الغرض من البعثة إلى السودان تحديد ما إذا ارتكبت جرائم إبادة جماعية، بل لتحديد الخطوات الواجب اتخاذها لمنع وقوع مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي فترة ما بعد الظهر من نفس اليوم، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة للاستماع هذه المرة لوزير خارجية السودان السيد مصطفى عثمان إسماعيل. وشرح هذا الأخير تطور الحالة في دارفور وعدّد الخطوات التي اتخذتها حكومة بلده بهدف الامتثال للقرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وكرر اعتزام حكومة بلده التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي في توسيع بعثته للرصد، وعبر عن وجهات نظره بخصوص عمليتي أبوجا ونايفاشا للسلام.

البلدان الأمريكية

هايتي

في ١٠ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات تلتها جلسة مفتوحة عن هايتي. ولم يتمكن الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، السفير خوان فالديس، من حضور الاجتماعات بسبب تدهور الحالة الأمنية في البلد. ونابه السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وخلال هذه المشاورات، أوجز السيد العنابي تقرير الأمين العام الصادر في ٣٠ آب/أغسطس (S/2004/298) واستكمل محتوياته، وشرح تدهور الحالة الأمنية خلال الأيام العشرة التي تلت صدوره.

وبعد المشاورات، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة تلا خلالها رئيس المجلس بيانا رئاسيا عن هايتي. ودعا المجتمع الدولي في ذلك البيان إلى التصدي للحالة الخطيرة في هايتي: فإلى جانب تدهور الحالة الأمنية، تضرر البلد على نحو خطير من جراء إعصار إيفان. وجرى التذكير أيضا في البيان بضرورة إرسال أفراد من الجيش والشرطة بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

آسيا

أفغانستان

في ١٣ أيلول/سبتمبر، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام السيد العنابي إلى مجلس الأمن إحاطة إعلامية عن الهجمات الأخيرة على مكاتب الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية واللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في هيرات.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٦٣ (٢٠٠٤) الذي نص على تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية لمدة ١٢ شهرا بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وسلّم المجلس أيضا بضرورة تعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأهاب بالدول الأعضاء أن تساهم في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جون - ماري جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة أبلغ فيها المجلس بآخر التطورات في أفغانستان. وقدم آخر المستجدات عن التحضيرات للانتخابات الرئاسية المقررة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك التصويت خارج البلد. وشرح أيضا الخطة الأمنية للانتخابات التي وضعتها أمانة الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بالتشاور الوثيق مع الوكالات الأمنية الوطنية، وقوة المساعدة الأمنية الدولية وقوات التحالف.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٧ أيلول/سبتمبر، قدم السيد كيرن بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتضمّنت الإحاطة وصفا قائما للحالة في المنطقة التي اتسمت بمزيد من أعمال العنف والإرهاب. وتناولت بالتحليل مسائل من قبيل الانسحاب الإسرائيلي المقرر من غزة، وخارطة الطريق، والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وإصلاح السلطة الفلسطينية. وأعرب فيها عن التطلع إلى الاجتماع القادم للجنة الرباعية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

لبنان

في ٣٠ آب/أغسطس، وجه المندوب الدائم للبنان رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن بشأن مشروع قرار مجلس الأمن المتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية

(A/58/879-S/2004/699). كما وجه المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن في ١ أيلول/سبتمبر بشأن نفس مشروع قرار مجلس الأمن (A/58/883-S/2004/706).

واتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر. وقد قدمت هذا القرار ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. واعتمد المشروع بأغلبية تسعة أصوات وامتناع ستة أعضاء عن التصويت. ووجه الأمين العام لوزارة خارجية لبنان كلمة إلى مجلس الأمن قبل التصويت، وطلب إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن سحب مشروع القرار. وأكد المجلس مجدداً في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان؛ وطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛ ودعا إلى حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛ وطلب إلى الأمين العام أن يوافيه في غضون ٣٠ يوماً بتقرير عن تنفيذ القرار.

العراق

في ١ أيلول/سبتمبر، جرى تعميم التقرير الفصلي الثامن عشر عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (S/2004/693) عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وفي ٧ أيلول/سبتمبر، جرى تعميم تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفقاً للفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2004/710 و Corr.1). ويتناول هذا التقرير الأحداث الرئيسية التي جرت في العراق منذ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وعملية تشكيل المؤتمر الوطني في آب/أغسطس والمقتضيات الأمنية المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية.

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، وبعد اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، قدم الممثل الخاص للأمين العام، أشرف جهنجير قاضي، وكذلك الممثل الدائم للولايات المتحدة، السفير جون دانفورت، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والقوة المتعددة الجنسيات، على التوالي.

وأكد السفير قاضي لأعضاء المجلس أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ملتزمة بالقيام بفعالية بمساعدة ودعم عملية انتخابية عراقية تتسم بالزاهة والمصادقية. غير أن

نطاق أنشطتها ومداهما سوف تحددهما الظروف السائدة، بما في ذلك المناخ الأمني. وقال السفير قاضي إن على المجتمع الدولي القيام بكل ما في وسعه لمساعدة العراقيين، وإنه ينبغي ألا يُدخر أي جهد لتحسين المناخ الأمني.

وأشار ممثل الولايات المتحدة، الذي تحدث باسم القوة المتعددة الجنسيات، إلى أن من المقرر أن تجرى الانتخابات في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأضاف أن تسلم الحكومة المؤقتة العراقية لسلطة الحكم يعتبر فاتحة عهد جديد. واسترسل قائلاً إنه إذا كانت الحكومة العراقية الجديدة قد حظيت بدعم واسع النطاق من عامة الجمهور، فإن نقل السلطة لم يعن انتهاء التحديات التي تواجه العراق. ومضى يقول إنه لن يتسنى دحر الراغبين في زعزعة استقرار البلد إلا بسيادة القانون معززة بقوات عراقية حسنة التدريب ومدعومة بهيكل أساسي واقتصاد مزدهرين ومستمدة زخمها من عملية انتخابات حرة ونزيهة.

وقال القائم بأعمال العراق إن العراقيين متّحدين في عزمهم على بناء بلد اتحادي ديمقراطي وموحد، بيد أنهم في حاجة إلى المساعدة من كل دولة من الدول الأعضاء ومن الأمم المتحدة لبلوغ هذه الأهداف. وأضاف قائلاً إن عواقب الفشل ستكون في غاية الفداحة، ليس بالنسبة للعراقيين وحدهم، بل بالنسبة للمنطقة وفي الواقع بالنسبة للعالم. وأردف قائلاً إنه يتعهد بالدفاع عن هدف بناء عراق جديد، بمساعدة الأمم المتحدة ومساعدة الدول الأعضاء السخية التي انضمت إلى العملية، وإنه على ثقة من تحقيق النجاح. وأهاب بالأمم المتحدة أن تزيد من وجودها في العراق.

وفيما يتعلق بمسألة الهيكل الأمني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وجه الأمين العام في ٢١ أيلول/سبتمبر رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يطلع فيها المجلس على اعترامه بإنشاء هيكل أمني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بما في ذلك تشكيل وحدات حراسة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قدّمت رئاسة مجلس الأمن إحاطة إعلامية لأعضاءها عن الاجتماع الذي عقده وزير خارجية إسبانيا، بوصفها رئيساً لمجلس الأمن، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ مع الهيئة الثلاثية لجامعة الدول العربية (وزراء خارجية البحرين وتونس والجزائر)، ووزير خارجية العراق والأمين العام لجامعة الدول العربية، بناء على طلب هذا الأخير. وتناول الاجتماع موضوع العملية السياسية في العراق.

الصحراء الغربية

وجه الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، رسالة إلى الأمين العام ضمنها مذكرة توضيحية عن مسألة الصحراء الغربية (S/2004/760).

مسائل أخرى

اجتمع مجلس الأمن على المستوى الوزاري في ٢٢ أيلول/سبتمبر للنظر في الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. وترأس الاجتماع وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، السيد ميغيل أنخيل موراتينوس. وشارك في المناقشة كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد سعيد دجينييت، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية. وفي ختام الاجتماع، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/33).

مكافحة الإرهاب

اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان

في ١٣ أيلول/سبتمبر، قدم السفير هيرالدو مونيوس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن وفقاً للقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وتناول السفير مونيوس الجوانب الثلاثة الآتية:

١ - عمل اللجنة

واصلت اللجنة العمل على مراجعة المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها بهدف تكييفها مع الأحكام الواردة في قراره ١٤٥٥ (٢٠٠٣) و ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بغرض جعلها أداة مفيدة لترشيد أعمالها وتوجيه الدول الأعضاء عندما لا تتضمن أحكام مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع معلومات كافية. ومنذ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، أدرج في قائمة اللجنة أسماء ٨ أفراد آخرين و ٦ كيانات أخرى. وأقامت اللجنة أيضاً علاقة عمل فعالة مع رئيس لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

٢ - عمل فريق الرصد

أقام فريق الرصد علاقة عمل وثيقة وفعالة مع اللجنة والدول الأعضاء. ودعم اللجنة أيضاً في تشجيع التنفيذ الفعال للقرارات ذات الصلة بالموضوع وتقييم أثر التدابير المفصلة فيها. وبعث برسائل إلى ٨٠ دولة عضواً التماساً لمعلومات إضافية بشأن المداخل التي وردت فيها معلومات تعريفية مبتورة أو غير مرضية، وشجع الدول الأعضاء على إضافة أسماء أخرى إلى القائمة. وقام الفريق أيضاً برحلات إلى الجماهيرية العربية الليبية وأفغانستان وباكستان

ومصر والمملكة المتحدة وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وواشنطن/مقاطعة كولومبيا. كما قدم أعضاء الفريق مداخلات عن عمل الفريق وعمل اللجنة في اجتماعات إقليمية عُقدت في آسيا وأفريقيا.

وفي ٣١ تموز/يوليه، قدم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أول تقرير مكتوب له (S/2004/679) إلى لجنة الجزاءات وفقاً للفقرة ٨ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). ولما كان هذا التقرير أول تقرير لفريق الرصد، فقد حدد ملامح أعمال الفريق لاحقاً، إذ حدد الخلفية للاستنتاجات في المستقبل، وأوجز ما اضطلع به من أنشطة حتى ذلك الحين، ووصف الكيفية التي يعتزم بها مواصلة أعماله مستقبلاً.

٣ - تشمل أولويات عمل اللجنة مستقبلاً ما يلي:

- زيادة تحسين نوعية القائمة.
- التركيز بصورة أوثق، من خلال أنشطة فريق الرصد، على نتائج أنشطة إنفاذ الجزاءات التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بغرض الوقوف على المشاكل التي تواجهها في تنفيذ تلك الجزاءات.
- تنشيط عمل اللجنة في مجال رفع الأسماء من القائمة والاستثناءات بموجب القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢).
- مواصلة دعم الزيارات التي يقوم بها رئيس مجلس الأمن وأعضاء المجلس وأعضاء اللجنة وفريق الرصد.
- الإصغاء بانتباه أكبر إلى جميع الدول الأعضاء ومنحها فرصة إبداء آرائها وشواغلها كي يتسنى لها تلقي المساعدة التي هي في حاجة إليها. وفي هذا الصدد، سيكتمل إعداد التقييم المكتوب للتقارير التي قدمتها أكثر من ١٣٠ دولة عملاً بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) في غضون المائة والعشرين يوماً المقبلة.
- زيادة التعاون والتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، ومع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومع كافة الوكالات أو المنظمات الدولية التي تراكمت لديها تجارب وخبرات متخصصة في مضمار مكافحة الإرهاب.